

في الزيادة من الوحشة والفرابة لانها لم تنزع السمح الاها هنا فنفس
قوله محال المينة اية الخا المجمع تحلب كغيره من الخلب بمعنى الخشخاش والحب
وهو فطر كل سبع طابرا كان اولادها كان اولادها هو فطر ما يبيد من الطير
هكذا بالنزدي في عبارة القاموس قال بعضهم والظاهرة انه استنارة الي
اشتركت الخلب بين معنيين اهدوا فطر السبع مطلقا وتنايسها فطر الطير
الصايد وعليها فالظفر اعم مطلقا اذا نظر من كثرة اللغاة ان الظفر عام
للانسان والسمك والطير وغير الطير والصايد وغير الصايد افاده
بعض المحققين **قوله** نشيت بكسر ناء كترجت ابي علقمة علو فاحسبا
وانما قيدنا بالحسي لاجل ان يكون من ملايمات المشبه به فيكون ترشيحا
ونوقش كون ذلك ترشيحا باننا بعد ترشيحا لو كان مثبنا للشيء وهو
المينة وهو انها اثبت هنا الحالب واجيب بان الحالب لما كانت مثبنة
لمينة كان ما اثبت لها مثبنا للمينة لان المثبت للمثبت الشيء مثبت لذلك
الشيء بواسطة كونه مثبنا لما اثبت له فالتشبه مثبت للمثبت بواسطة
قاله المحرر **قوله** وفيه حسن ترديد الضمير راجع للعقد الثالث كما لا يخفى
قوله الفريدة الاولي بين المعنى هذه الفريدة مذهب السلف في قرينة
المكتفية **قوله** ذهب السلف ابي الامراء ابي كمال الخلب في المثال المنفرد
وقد اعترضه العصام بان كلامه يشتمل الترشيح فينقضه ان السلف لم يورد
بانه مستعمل في معناه الحقيقي بل الجوز انما هو في الاثبات مع انهم لم ينسوا
ذلك ويضمي ايضا انهم يسمون اثبات ذلك استنارة تجليلية مع انه
لا يسمى بها عند الامثبات قرينة المكتفية واجيب بان ال في الامر
للمعنى والمعنى هو الذي هو قرينة الاستنارة بالكتابة كما اشار اليه
الشيخ المحرر وهذا اولى من اجواب ملاحظه التفتيح بالحيثية اي بين
حيث ان قرينة فنفس **قوله** الذي اثبت للمثبت ليس المراد من اثباته له
مباشرة وهو الحكم به عليه على وجه الاستدلال المراد ما هو اع
من ذلك فيشمل ما اعتنى اليه كما في قولهم محال المينة فلا يفتقر الاستدلال

بين راق

بين راق وهو مرفوع كما في قولهم انشبت المينة كانه عليه الشبح الملوحي
قوله من خواص المشبه به اعترض بان هذا قد يخرج الاظفار في نحو قولك
اظفارا المينة اية لانها ليست من خواص المشبه به لتحققها في غيره واجيب
بان ليس المراد بها مطلق الاظفار بل اظفار مخصوصة وهي التي لم يدخل
في الاغتسال ولا شك انها بهذا الوصف من خواص المشبه به لانها لا تحقق
الاقيه وكذا ان تغورا المراد انه من خواص المشبه به بالنسبة للمثبت وانما
يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولا شك ان الاظفار كذلك فنفس **قوله**
مستعمل ابي لفظه فالضمير راجع للامر على تقدير مضاف ويمكن ان الضمير
راجع للامر لا بمنها السابق بل بمعنى اخر وهو اللفظ فيكون في كلام المع
استخدام قائل **قوله** وانما العجز في الاثبات من شرط صحة ومعلوم
ما تقدم والتقدير فلا يحجز في اللفظ وانما العجز في الاثبات اية في اثبات
ذلك الامر المشبه فهو من باب العجز المعنوي الذي هو استناد الشيء لغير
من هو له كما سببه كما في قولك اثبت الربيع البقر **قوله** ويسمونه استنارة
تجليلية الضمير راجع للاثبات كما قال بعضهم وهو الموافق لما في التجليس
وجمله مضمون راجع للامر المثبت وهو الذي يعيد اليه كلام العصام
كمن اثباته في الاول ثم ان التسمية بالاستنارة لا يظن بها وجه لانت
الاستنارة هي العلية المستقلة في غير ما وضعت له اية واستعمال اللفظ
المعروف المذكورة وما هنا ليس كذلك واهلها من التسمية والتجليلية يظهر
لها وجه وهو انه تجليل للسامع من اثبات ذلك الامر المشبه كعادته مع المشبه
به والتمس بعضهم للتسمية بالاستنارة وجه وهو انه قد استقر لتسمية
اثبات الامر الذي يخص المشبه به كما لا يخفى ان استنارة ذلك ليس
من الاستنارة المحمطه عليهم فتعظن **قوله** ويجوز ان يكون بدم الفاعل المكني
عنه عنها الضمير الاول يرجع الى اللفظ عينا عن الاستنارة المكتفية
وانما ذكر الضمير لفظ اللفظ ان اللفظ الثاني يرجع للاستنارة التجليلية
وح فالجواب ويجوز ان يكون بدم الفاعل الاستنارة المكتفية عن الاستنارة